أعرب اقتصاديون عن تأييدهم لدعوة البنك المركزي بفك ارتباط مصرفي الرافدين والرشيد عن وزارة المالية بسبب المشاكل التي تعاني منها الوزارة والتي تعيق التنمية المصرفية.
وقال الخبير الاقتصادي محمد ياسين الساعدي بحسب (آكانيوز) إن فصل مصرفي الرافدين والرشيد عن الضوابط التي تضعها وزارة المالية باعتبارها المالك أمر مهم للغاية ويدعم توجه العراق نحو معالجة المشاكل المصرفية والتي تتعلق بصعوبة ارتباطه مع المصارف العالمية".

عزوها الى المشاكل التي تعاني منها الوزارة

اقتصاديون يؤيدون دعوة المركزي لفصل الرافدين والرشيد عن المالية

□ بغداد /متابعة المدى

وأضاف أن وزارة المالية لم تتفاعل إدارياً وقد أعاقت تطور عمل مصرفي الرافدين والرشيد من خلال استمرار العمل بنظام الصكوك القديمة وتحويل الأموال والعجز على تنفيذ نظام المقاصة الالكترونية".

ودعا البنك المركزي إلى فصل مصرفي الرافدين والرشيد عن إدارة وزارة المالية ، فيما اكد ان ستة مصارف فقط بدأت باستعمال نظام المقاصة الالكترونية.

وأوضح أن العراق يعمل وفق الرؤية القديمة ولم يدخل تكنولوجيا المعلومات في تطوير الاعمال المصرفية حتى الان وهذه تعد المشكلة الأساسية".

بدوره قال عضو مركز السوق العراقي لـ(آكانيوز) إنه لابد من وضع خطة عملية قريبة من الواقع لتطوير مصرفي الرافدين والرشيد بالصورة الصحيحة ".

وأشار إلى أن مشكلة النظام الاقتصادي في العراق بأنه يمتزج العمل فيه وتتخالط القوانين خاصة في ظل عدم وجود قانون يحث على تطوير المصارف الحكومية والأهلية.

وتابع: ان وزارة المالية لابد ان تقوم برعاية ومراقبة عمل المصارف عن طريق اقتصاديين معروفين يتابعون التطورات التي تطرأ على المصارف الاقليمية بغية تسهيل التنسيق بين المصارف العراقية.

وأعلنت وزارة المالية عن سعيها خلال العام المقبل لوضع خطة متكاملة لتطوير المصارف الحكومية الالكترونية وتفعيل العلاقات المالية في هذا الجانب.

من جانبه قال عضو اللجنة المالية عبد الحسين الياسري لـ(آكانيوز)إن النظام المصرفي في العراق بحاجة إلى تنمية وتطوير وإلى مراجعة مستمرة وان دعوة فصل وزارة المالية كمالك عن إدارة المصارف لابد ان تؤخذ بنظر الحسبان في المرحلة المقبلة.

وأوضح الياسري أن مصرفي الرافدين والرشيد يعملان الان بالمستوى المطلوب لكن نتطلع إلى تطويرهما بالشكل الذي ينسجم مع التعديلات على القوانين الأقتصادية الجديدة.

يذكر أن الحكومة ما زالت تقتصر في تعاملاتها المالية على المصارف الحكومية اذ تعتمد عليها بنسبة ٨٥ ٪، فيما دعت وزارة المالية في وقت سابق البنك المركزي العراقي الى اتخاذ إجراءات حازمة في منح رخص تأسيس البنوك الأهلية.

ميسان تعلن عن إنفاق ربع تخصيصاتها المالية للعام الحالي

□ بغداد /متابعة المدى

أعلنت محافظة ميسان عن إنفاقها ٢٤٪ من مجموع تخصيصاتها المالية ضمن مشروع تنمية الأقاليم للعام الحالي والبالغة ٢٧٢ مليار دينار، مشيرةً الى أنها ستنفق جميع تلك التخصيصات قبيل انتهاء العام.

وقال محافظ ميسان علي دواي لازم لـ (السومرية نيوز) إن إدارة المحافظة أنفقت حتى اليوم ٢٤٪ من مجموع تخصيصاتها المالية ضمن مشروع تنمية الأقاليم والبالغة ٢٧٢ مليار دينار مبينا أن "إنفاق تلك التخصيصات تم من خلال إحالة ٨٩ مشروعا.

وأضاف دواي أن المشاريع شملت مختلف القطاعات المدنية لأغراض التنفيذ من قبل الشركات والمقاولين المحليين، مشيراً الى أن إدارة المحافظة عازمة هذا العام على إنفاق جميع التخصيصات المالية التي حصلت عليها ضمن مشروع تنمية الأقاليم قبيل انتهاء العام الحالي وعدم تدوير أي مبلغ منها للعام المقبل. وكان أعضاء في البرلمان قد وجهوا لمرات عدة انتقادات شديدة للحكومات المحلية لعدم تمكنها من إنفاق التخصيصات التي تحصل عليها سنوياً ما يدل على عدم قدرتها على النهوض بالخدمات المقدمة للمواطنين، فيما تعزو الحكومات المحلية أسباب عدم قدرتها على إنفاق تخصيصات بالكامل لوصولها متأخرة بسبب تأخر إقرار الميزانية السنوية. وسبق لمحافظ ميسان أن أعلن في الثامن والعشرين من آذار الماضي عن إحالة ٨٥ مشروعاً ضمن خطة المحافظة للعام الحالي لأغراض التنفيذ من قبل الشركات والمقاولين المحليين وبكلفة إجمالية بلغت ١١٥مليار و ٥٥١ مليون و ٧٧٠ ألف دينار من مجموع تخصيصات المحافظة لهذا العام والبالغة ٢٧٢ مليار دينارفيما أعلنت المحافظة في الثاني من هذا الشهر عن إحالة أربعة مشاريع للتنفيذ بكلفة أكثر من ١٧ مليار دينار، وتمثل المشاريع المحالة دفعات أولية من المشاريع المقرر إحالتها خلال هذا العام وعددها ٤٥٤ مشروعا تشمل مختلف القطاعات المدنية وموزعة في عموم المحافظة.

ويذكر أن مجموع المخصصات المالية لمحافظة ميسان في العام الماضي بلغ ٣٢٢ مليار دينار تم خلالها تنفيذ ٤٩٠ مشروعاً شملت مختلف القطاعات المدنية.

النفط تعلن افتتاح الوحدة الثانية لمصفى الديوانية

□ بغداد /متابعة المدى

قال المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ(السومرية نيوز) إن الوزارة افتتحت الوحدة التكريرية الثانية لمصفى الديوانية بطاقة عشرة آلاف برميل يومياً بعد أن أنهت شركة مصافي الوسط العمل فيها بالتعاون مع وزارة الصناعة"، مشيراً الى ان العمل استغرق فيها عاماً كاملاً.

واضاف جهاد ان طاقة المصفى سترتفع الى ٢٠ الف برميل يوميا الذي ينتج المشتقات النفطية من النفط الابيض والكاز اويل وغيرها من المشتقات الاخرى، مبينا ان المصفى سيسهم في تلبية حاجة المواطنين والمنشآت الصناعية على حد سواء من هذه المشتقات".

ولفت جهاد إلى ان محافظة الديوانية ستستفيد ايضا من عائدات البترودولار بعد افتتاح الوحدة الثانية، مما سيسهم في تطويرها وزيادة عدد مشاريعها".

ووقعت شركة مصافي الوسط عقداً مع الشركة العامة للتصاميم والاستشارات الصناعية في عام ٢٠١١ لنصب وحدة تكرير النفط الخام الثانية بطاقة ١٠ آلاف برميل في اليوم ، لإنتاج مليون وستمائة الف لتر من المشتقات النفطية والتي تتضمن ٣٠٠ الف لتر من مادة النفثة المستعملة في انتاج بنزين السيارات المحسن و٢٥٠ الف لتر من مادة النفط الابيض او الكيروسين و ٢٠٠ الف لتر من زيت الغاز او الكاز المستعمل كوقود لسيارات الحمل الكبيرة والمولدات اضافة الى ٨٠٠ الف لتر من النفط الاسود لسد حاجة معامل الطابوق والإسمنت.

يذكر ان مصفى الدورة الذي تم انشاؤه سنة ١٩٥٣ وباشر في الانتاج سنة ١٩٥٥ تبلغ طاقته الانتاجية ٩٠ الف برميل يومياً، وتوسع بعد ذلك لتصل طاقته الانتاجية الى ٢٢٠ الف برميل يوميا ويقوم بإنتاج جميع المشتقات النفطية ويسد حاجة المناطق الوسطى من القطر بالمشتقات النفطية، وتتكون مصافي الوسط من مصفى الدورة، ومصفى السماوة، ومصفى النجف، ومصفى الديوانية، ومصفى كربلاء.

طريق يربط بغداد مع الحدود التركية والسورية

□ بغداد /المدى

قالت وزارة الإعمار والإسكان ان مجلس الوزراء وافق على تنفيذ مشروع طريق سريع يربط بغداد مع الحدود التركية والسورية بطريقة الدفع بالآجل"، مبينا أن "طول الطريق يبلغ ٥٠٠ كم.

وأضاف الشوك أن المشروع سينفذ من قبل شركات أجنبية بعد إحالة تصاميمه إلى شركة استشارية، مشيرا إلى أن تحديث دراسة وتصاميم المشروع تم إدراجها ضمن مقترحات الخطة الاستثمارية للوزارة للعام الحالي ٢٠١٢.

وأكد الشوك أن مسار هذا الطريق سيكون من بغداد مروراً بسامراء وصلاح الدين وكركوك ونينوى وصولاً بدهوك حيث يتفرع إلى جزءين أحدهما للحدود التركية والثاني إلى الحدود السورية"، معتبرا إياه "مشروعا ستراتيجيا مهما على اقتصاد البلد بعد تسهيل النقل البري والتجارة بين العراق ودول المشرق وأوروبا".

وكان مجلس الوزراء قد أقر في الـ٢٣ آذار ٢٠١٢، التقرير الفني لمشروع طريق المرور السريع رقم (٢) الذي يربط العراق بأوروبا، فيما خول وزير الإعمار والإسكان التفاوض مع الشركات وإحالة المشروع إلى إحداها.

وأكد رئيس الوزراء نوري المالكي، في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١١، أن دولا كثيرة وافقت على تنفيذ المشاريع بطريقة الدفع بالآجل، فيما دعا المحافظات إلى الاستثمار في القطاعين الخاص والأجنبي، عدّ موافقة الدول على التعامل مع العراق بطريق الدفع بالآجل .

يذكر أن الحكومة ترحب، بدعوة الشركات الأجنبية لتنفيذ مختلف المشاريع في البلاد بطريقة الدفع بالآجل لاسيما بعد أن أبدت العديد من الشركات، الرغبة بالعمل على وفق هذا الأسلوب الذي تراه الحكومة مفيداً لها خاصة أن البعض من الشركات الأجنبية عرضت العمل بالآجل لمدة عشر سنوات من دون فوائد.

الحكومة تبدأ بالتفاوض مع السعودية لافتتاح منفذ عرعر

□ بغداد /وكالات

أوضحت السفارة العراقية في السعودية عن بدء المفاوضات بشأن إمكانية فتح منفذ عرعر الحدودي، مبينة أن هذه الخطوة تهدف إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين.

وقال الملحق التجاري في السفارة علي جابر العطية في تصريحات صحفية هناك مفاوضات تجري حالياً بين العراق والسعودية بشأن إمكانية فتح منفذ عرعر الحدودي لافتا إلى أن التبادل التجاري محصور فقط على جهة واحدة وهي العراق التي تستورد سنوياً عدداً من السلع المختلفة كالألبان والحديد والإسمنت والأجهزة الكهربائية عبر دول الجوار كالكويت والأردن.

ويبعد معبر عرعر الحدودي ١٥٠ كيلومتراً عن مدينة كربلاء، وتهدف هذه الخطوة إلى زيادة التبادل التجاري بين العراق والسعودية الذي لا يتجاوز حالياً الـ١,٣٣ مليار دولار.

وأضاف العطية أنه "لا يتم تصدير أية سلع عراقية إلى السعودية وهو ما يطمح خلالها للتعريف بالفرص التجارية في البلاد، إضافة إلى تحفيز رجال الأعمال السعوديين على الاستثمار من خلال التنسيق مع الغرف التجارية والصناعية الموزعة في المدن والمناطق السعودية".

وأشار العطية إلى أن إدارته تقوم بتسويق عدد كبير من الفرص الاستثمارية، لاسيما في البنى التحتية، والكهرباء والزراعة والصناعات بأنواعها، التي تتجاوز استثماراتها الـ١٥٠ مليار دولار، نظراً لحاجة البلاد إلى إعادة الإعمار بعد ٣٥ سنة من الحروب دائمة والحصار الاقتصادي".

وتوقع العطية أن يتضاعف نمو التبادل التجاري مع السعودية"، معتبراً أن "هذا الأمر سينعكس على أسعار السلع الموجهة للمستهلك العراقي، بدلاً من إضافة رسوم النقل والتوصيل عبر دول مجاورة، كالأردن من خلال ترانزيت عبر المنافذ الحدودية، إضافة إلى زيادة إمكانية جلب سلع أخرى من السعودية في جميع المجالات إلى المدن العراقية".

وأكد العطية أن الحكومة ستقدم حوافز كثيرة للمستثمرين الأجانب بصفة عامة والسعوديين بصفة خاصة من أبرزها التسهيلات المقدمة لجلب وتوفير عمالة سواء من داخل العراق أو خارجها، والإعفاء من رسوم جمركية وغيرها من الإجراءات المباشرة بالتعريفة الجمركية لجميع السلع والبضائع الداخلة إلى العراق ، بهدف دعم الإنتاج والصناعة والزراعة المحلية والحد من إغراق السوق بالبضاعة الرديئة.

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذاً حدودياً، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية، أبرزها منفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران، ومنفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد أعلن في آذار ٢٠١٢ أن البلد يسعى إلى إجراء حوار مباشر مع المملكة العربية السعودية بهدف بحث القضايا العالقة وتوطيد العلاقات، واعتبر أن التقارب بين البلدين سيؤدي إلى "كسر الخنادق الطائفية"، فيما أكدت الحكومة (في ٣ آذار ٢٠١٢) أن المملكة العربية السعودية لم تملِ أية شروط على العراق لتحسين علاقاتها به، فيما أكدت أن هذا الانفتاح لن يكون على حساب دولة أخرى.

وأعلنت وزارة الداخلية في ٢٩ آذار ٢٠١٢، عن الاتفاق مع السعودية على مرحلة جديدة من التعاون الأمني في مكافحة "الإرهاب" والمخدرات والتهريب عبر الحدود.

يذكر أن العلاقات السعودية العراقية بدأت تشهد تحسناً بعد منتصف شباط المنصرم عقب تسمية الرياض سفيراً غير مقيم لدى بغداد بعد أكثر من ٢٠ سنة من القطيعة الدبلوماسية.

مجلس النواب يشكل لجنة لإعادة النظر في قوانين الاستثمار

□ بغداد /متابعة المدى

كشفت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عن تشكيل لجنة للنظر في القوانين التي شرّعت لقطاع الاستثمار ، وكان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي قد طالب بإعادة النظر بالتشريعات الخاصة في مجال الاستثمار مؤكداً على ضرورة تأسيس مجموعة مصارف حديثة.

في الوقت نفسه أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ بأن مجلس الوزراء

وافق على مشروع قانون مصرف النهرين الإسلامي المدقق من قبل مجلس شورى الدولة وإحالته إلى مجلس النواب .

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عبد الحسين عبطان لـ (شفق نيوز) في الآونة الاخيرة واثناء تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية برزت بعض المشاكل والمعوقات في قوانين الاستثمارمشيراً إلى أن لجنته ستعقد جلسات خاصة للنظر في تلك المشاكل وتحديد اهم النقاط الموجودة التي هي بحاجة الى تعديل وعرضها على مجلس النواب ليأخذ مساره التشريعي في ذلك". وأضاف عبطان أن المشكلة الحقيقة في عمل الاستثمار ليست في القوانين التي من الممكن العمل على تعديلها ولكن المشكلة أن الاستثمار ليس له رأس مدبر يدير المشاريع ويتابعها بشكل صحيح. واكد عبطان على وجود حالة من التشابك في الصلاحيات وعدم التنسيق بين المؤسسات المعنية في قطاع الاستثمار إضافة الى البيروقراطية والفساد المالي والاداري المتفشي وكذلك عدم اخذ بعض المؤسسات الفاعلة في هذا المجال دورها ما أثرت سلباً على هذه المنظومة. واقرّ مجلس النواب في عام ٢٠٠٦ قانوناً جديداً للاستثمار ، وابرز ما ينص عليه القانون أن هيئة الاستثمار مسؤولة عن جميع المشاريع الاستثمارية الستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصراً، فيما تكون هيئات الأقاليم والمحافظات مسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح إجازات الاستثمار في مناطقها وأجرى عليه البرلمان تغييرات واسعة في نهاية ٢٠٠٩. ويسعى البلد إلى دعم النظام المصرفي من خلال سد عجز المصارف المحلية عن تغطية الضمانات المالية التي تشترطها الشركات الاستثمارية والتي تمثّل مشكلة تحد من دخول الشركات المتخصصة في قطاع الكهرباء والبنى التحتية والخدمات.

وأعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ بأن مجلس وافق على مشروع قانون مصرف النهرين الإسلامي المدقق من قبل مجلس شورى الدولة وإحالته إلى مجلس النواب إستناداً إلى أحكام المادتين (٦١/البند أولاً و ٨٠/ثانياً) من الدستور مع الأخذ بنظر الحسبان ملحوظات الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وقال الدباغ في بيان صحفي أن الموافقة على مشروع قانون مصرف النهرين الإسلامي ضمن السعي لتوسيع النشاط الإقتصادي والعمل على زيادة حجم المعاملات المصرفية الإسلامية لرغبة شريحة واسعة من المواطنين في الحصول على الخدمات المصرفية الموافقة للشريعة الإسلامية والتي تتفق مع أحكام الدستور حيث سيكون هذا المصرف مصدر جذب للمستثمرين الإسلاميين الذين يخشون التعامل مع بقية المصارف بسبب الفوائد وبعض المعاملات المصرفية. واضاف الدباغ أن وزارة المالية قد طلبت في ١٢ شباط ٢٠١٢ عرض موضوع مشروع قانون مصرف النهرين الإسلامي على مجلس الوزراء لغرض الموافقة عليه وإحالته الى مجلس النواب حيث أن المادة (٣٥) من قانون الموازنة لعام ٢٠١١ قد نصت على تأسيس مصرف إسلامي من قبل وزارة المالية الإتحادية برأسمال قدره (٢٥) مليار دينار ويقدم مشروع قانون التأسيس الى مجلسي الوزراء و النواب قبل ١ حزيران ٢٠١٢ وكذلك المادة (٢٨) من قانون الموازنة لسنة ٢٠١٢ قد ألزمت تقديم مشروع القانون قبل ١ حزيران ٢٠١٢.

وأكد الدباغ على أن للمصرف هيئة للرقابة الشرعية تتألف من (٤) أعضاء من ذوي الخبرة والإختصاص في الفقه الإسلامي وأصوله أما طريقة إختيارهم وتحديد مكافأتهم فيحددها النظام الداخلي حيث تصدر هذه الهيئة تقريراً سنوياً عن مدى إلتزام المصرف بالصيغ الشرعية ويخضع جميع موظفي المصرف الى أحكام قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ وقانون إنضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ وقانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦.